

Distr.: General
1 June 2020
Arabic
Original: English

قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

1 - في الفقرة 8 من القرار 2485 (2019)، طلب مجلس الأمن إلى الأمين العام أن يقوم، في موعد أقصاه 1 حزيران/يونيه 2020 بإجراء تقييم لاستمرار أهمية موارد قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وخياراتها فيما يتعلق بتحسين الكفاءة والفعالية في العلاقة بين القوة المؤقتة ومكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان، مع مراعاة الحد الأقصى للقوات والعنصر المدني للقوة المؤقتة، وموافاة مجلس الأمن به.

2 - وعملا بذلك القرار، شرعت إدارة عمليات السلام في إجراء التقييم بالتشاور مع الجهات المعنية في المقر، وشمل ذلك إجراء مشاورات سياسية مع الدول الأعضاء، ووضع اختصاصات وصياغة منهجية في هذا السياق. وفي إطار تلك العملية، أنشأت القوة المؤقتة فريقا عاملا أجرى استعراضا داخليا للبعثة، بالتنسيق الوثيق مع مقر الأمم المتحدة، بهدف استكشاف الخيارات الكفيلة بتعزيز فعالية القوة المؤقتة لكي يتسنى لها التصدي بشكل أفضل للتحديات التي ستواجهها مستقبلاً في تنفيذ ولايتها. وترأس الأمين العام المساعد للشرق الأوسط وآسيا والمحيط الهادئ بعثة تقييم متداخلة التخصصات من مختلف إدارات الأمانة العامة ومكاتبها أوفدت إلى لبنان في الفترة من 29 شباط/فبراير إلى 7 آذار/مارس 2020. واستعرض فريق التقييم الأعمال التحضيرية التي اضطلعت بها القوة المؤقتة وعمل على تطويرها، وأجرى مشاورات مع قادة الحكومة اللبنانية، واجتمع مع مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان لمناقشة مسألة الكفاءة والفعالية بين البعثتين. واجتمع فريق التقييم مع رئيس مجلس النواب، ورئيس الحكومة، ووزير الخارجية، ونائبة رئيس الحكومة ووزيرة الدفاع، وقائد الجيش اللبناني، وقائد قطاع جنوب الليطاني في الجيش اللبناني. وتعذر القيام بزيارة مقررة إلى إسرائيل بسبب القيود المفروضة على السفر على خلفية جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19). وبالإضافة إلى المشاورات التي جرت في المقر بنيويورك، فقد أبلغت إسرائيل آراءها بشأن التقييم كتابيًّا.

3 - ويتضمن تقرير التقييم هذا استعراضا تكتيكيا لهيكل القوة العسكرية للقوة المؤقتة (العنصر البري والجوي والبحري) والعناصر المدنية لكفالة مواءمة هيكل الملاك الوظيفي للبعثة مع ولاية البعثة، مع مراعاة





الســــياق المتغير. وحُددت الخيارات المتاحة لتعزيز الجهود المبذولة لتنفيذ ولاية القوة المؤقتة، اســــتنادا إلى استعراضٍ لأنشطتها وأثر هذه الأنشطة في سياق الوقاية والردع، وفي سياق رصد وقف الأعمال العدائية ومساعدة الجيش اللبناني على اتخاذ الخطوات الكفيلة بإنشاء منطقة بين الخط الأزرق ونهر الليطاني خالية من الأفراد المسلحين والمعدات والأسلحة غير المأذون بها. وتستُعرض الخيارات المتعلقة بتعزيز التكنولوجيا وجمع البيانات وتحليلها والإبلاغ عنها. ويُستكشف أيضـا في التقييم سـياق وآفاق المضـي قدما في نقل المســؤوليات من القوة البحرية التابعة للقوة المؤقتة إلى الجيش اللبناني، مع التركيز على الجانب الواقعي في المستقبل القريب.

4 - وروعيت في التقييم عمليات الاسـتعراض والتقييم السـابقة التي تناولت البعثة، بما في ذلك دراسـة القدرة العسكرية لعام 2018، والاستعراضـان الاسـتراتيجيان للقوة المؤقتة في لبنان لعامي 2012 و 2017، واستعراض ملاك الموظفين المدنيين الذي أجري في الفترة 2013/2014 الذي نُفذ فيما بعد على مدى ثلاث سـنوات. وقد أسـفر تنفيذ هذه الاسـتعراضـات عن تخفيضـات في المعدات الرئيسـية وفي قوام القوات، من 600 10 جندي في الفترة 2016/2017 إلى 155 10 جنديا حاليا. واستُكشفت أيضًا في التقييم مختلف السبل المتعلقة بتسيير الأعمال، بما في ذلك استخدام المعدات والتكنولوجيا الجديدة أو البديلة. كما تم النظر في أوجه التآزر مع سائر كيانات الأمم المتحدة في لبنان، مع مراعاة أطر السياسـات من قبيل مبادرة العمل من أجل حفظ السـلام (2018) والقرار 2436 (2018) بشـأن أداء عمليات حفظ السـلام، وفي الدور الذي تضـطلع به القوة المؤقتة لدعم قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشـتباك، وهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة، ومكتب منسـق الأمم المتحدة الخاص لشـؤون لبنان في المواضـيع اللوجستية والإدارية ودعم البعثات الأخرى فيما يتصـل بالسـلوك والانضـباط. وتمشـيا مع استراتيجية التكافؤ بين الجنسـين على نطاق المنظومة، يمثل التوازن بين الجنسـين مبدأ رئيسـيا يُنتهج في توجيه أي عملية لتشـكيل ملاك موظفي البعثة في المسـتقبل. وكمهمة تجريبية للنظام الشـامل لتقييم الأداء، اسـتُرشـد ببعض النتائج الأولية التي خلص إليها هذا النظام في إجراء تقييم لمواطن القوة والضـعف في البعثة وساعد على تحديد الأولويات للسنوات المقبلة، على النحو المبين في هذا التقييم.

5 - وتُجرى مشاورات على مستوى كبار الموظفين ومستويات العمل بشأن التقييم مع الطرفين، وأعضاء مجلس الأمن، والبلدان المسـاهمة بقوات منذ اتخاذ القرار 2485 (2019). وأكد الطرفان التزامهما المسـتمر بتنفيذ القرار 1701 (2006).

ثانيا - الغرض من قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وتطورها وأثرها

6 - أنشئت القوة المؤقتة عملًا بقراري مجلس الأمن 425 (1978) و 426 (1978) للتأكد من انسحاب القوات الإسرائيلية من جنوب لبنان، وإعادة إرساء السلام والأمن الدوليين، ومساعدة حكومة لبنان على كفالة إعـادة بسـط سـلطتهـا الفعليـة في المنطقـة. وفي 11 آب/أغســطس 2006، اتخـذ المجلس القرار 1701 (2006)، الذي زاد بموجبه حجم القوة المؤقتة إلى حد أقصـى قوامه 000 15 جندي. وبناء على طلب حكومة لبنان، أنشئت قوة بحرية في تشرين الأول/أكتوبر 2006، تألفت في البدء من 18 سفينة. وأناط أيضًا القرار 1701 (2006) بالبعثة ولاية معززة لرصد وقف الأعمال العدائية، وكفالة عدم استخدام منطقة عملياتها للقيام بأنشـطة معادية من أي نوع ومرافقة الجيش اللبناني ودعمه أثناء انتشـاره في جميع أنحاء جنوب لبنان. وتسـاعد القوة المؤقتة الجيش اللبناني على اتخاذ الخطوات الكفيلة بإنشـاء منطقة بين الخط

الأزرق ونهر الليطاني خالية من أي أفراد مسلحين ومعدات وأسلحة غير مأذون بها بخلاف ملاك حكومة لبنان والقوات الدولية من الأفراد المسلحين والمعدات والأسلحة. ويؤذن أيضًا للبعثة باتخاذ جميع ما يلزم من إجراءات في مناطق نشر قواتها وحسبما تراه في حدود قدراتها لحماية المدنيين المعرضين لتهديد وشيك، وضمان أمن وحرية تنقل موظفي الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني.

7 - واستمر وقف الأعمال العدائية، باستثناء بعض الحوادث المنعزلة، رغم خطورتها، وظلت الحالة على طول الخط الأزرق هادئة عمومًا منذ عام 2006. غير أن أعمال العنف المتفرقة تؤكد هشاشة وقف الأعمال العدائية واستمرار الخطر المتمثل في حدوث تصعيد سريع. ففي 24 حزيران/يونيه 2007، قُتل ستة من حفظة السلام التابعين للقوة المؤقتة خلال هجوم بسيارة مفخخة في منطقة سهل الدردارة. وفي 3 آب/أغسطس 2010، أسفر تبادل لإطلاق النيران في العديسة عن مقتل ضابط في جيش الدفاع الإسرائيلي وثلاثة جنود لبنانيين. وفي 15 كانون الأول/ديسمبر 2013، أسفر حادث في رأس الناقورة عن مقتل جندي في جيش الدفاع الإسرائيلي، وفي 28 كانون الثاني/يناير 2015، أطلق حزب الله صواريخ موجهة مضادة للدبابات في منطقة مزارع شبعا، ما أسفر عن مقتل جنديين في جيش الدفاع الإسرائيلي وإصابة سبعة آخرين بجروح. وأعقب ذلك قيام إسرائيل بإطلاق النيران ما أسفر عن مقتل أحد حفظة السلام التابعين للقوة المؤقتة أيضا. وعلى النحو المبين بالتفصيل في الوثيقة S/2019/889، أعلن حزب الله في أيلول/سبتمبر 2019، في أعقاب حادثة الطائرة المسيرة من دون طيار التي جرت في 25 آب/أغسطس في الضاحية الجنوبية لبيروت، مسؤوليته عن إطلاق ثلاثة صواريخ موجهة مضادة للدبابات من محيط أحد أفرع جمعية "أخضر بلا حدود" شمال الخط الأزرق في مارون الراس، على مركبة مدرعة متحركة تابعة لجيش الدفاع الإسرائيلي ما دفعه إلى استخدام نيران المدفعية لقصف لبنان في محيط مارون الراس وعيترون. ولم يسفر الحادث عن وقوع إصابات في أي من الجانبين. وأفضت جهود الاتصال والتنسيق التي بذلتها القوة المؤقتة مع الطرفين، وأعضاء السلك الدبلوماسي في بيروت وتل أبيب، إلى العودة السريعة إلى حالة وقف الأعمال العدائية في أعقاب هذه الحوادث.

8 - وتكتسي آلية الاتصال والتنسيق التابعة للقوة المؤقتة، بما في ذلك فرع الاتصال، والمنتدى الثلاثي، والمشاركة الثنائية اليومية مع الطرفين، أهمية بالغة في كفالة الهدوء على طول الخط الأزرق. فعندما ارتفعت حدة التوتر على طول الخط الأزرق في كانون الأول/ديسمبر 2018 إثر إعلان جيش الدفاع الإسرائيلي عن اكتشافه عدة أنفاق تعبر الخط الأزرق، أجرت القوة المؤقتة اتصالات بين الطرفين لإثبات الحقائق والحيلولة دون إساءة تفسيرها. وعلاوة على ذلك، عندما شرع جيش الدفاع الإسرائيلي في بناء الجدار الخرساني الذي يتخذ شكل حرف T جنوب الخط الأزرق في منطقة التحفظات اللبنانية بالقرب من مسكافعام، مقابل العديسة (القطاع الشرقي) في كانون الثاني/يناير 2019، تدخلت قوات القوة المؤقتة بين الطرفين، وانتشر فرع الاتصال بشكل وقائي في المواقع التي كانت تجري فيها الأشغال، في حين يسرت المنتدى الثلاثي التفاعل بين الجانبين، وحثتهما على التوصل إلى طريقة تنال قبولهما معًا لتجاوز ما حدث. وقد أُنجزت الأشغال في نهاية المطاف دون وقوع حوادث. ولا يزال وضع العلامات المرئية على امتداد الخط الأزرق، رغم توقفه منذ عام 2017، أداة أساسية أيضا بين يدي البعثة تحافظ من خلالها على الهدوء على طول الخط الأزرق.

9 - ويستند التشكيل الحالي للقوة المؤقتة إلى نموذج الاكتفاء الذي يجعلها الأولى من بين جميع عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام من حيث كثافة القوات والمعدات الرئيسية. وقد ثبت أن كثافة قواتها ودورياتها ضرورية لقدرتها على الردع، وخفض التصعيد، ومنع نشوب النزاعات ونزع فتيلها، حيثما وحسبما

يقتضي الأمر. وما يشكل عنصر ردع يتسم بالأهمية في هذا السياق هو حشد القوات بأعداد كبيرة في منطقة عمليات صغيرة نسبيا ونسق العمليات المهم التي تضطلع البعثة بموجبه بنحو 400 نشاط عملياتي يوميا. ويشكل وجود أكثر من 000 10 جندي من أكثر من 40 بلدا تذكيرا للطرفين بأن المجتمع الدولي ملتزم بشدة بمساعدتهما في الحفاظ على وقف الأعمال العدائية ومنع حدوث توترات جديدة، على أمل أن يؤدي التقدم السياسي إلى حل الأسباب الكامنة وراء النزاع.

10 - ومنذ عام 2006، أتاح الهدوء النسبي والشعور بالأمن في الجنوب عودة الكثير من سكانه إلى ديارهم. وينعكس النمو السكاني في الجنوب في زيادة عدد الناخبين المؤهلين (بعمر 21 سنة فما فوق) من 646 373 ناخبًا في عام 2005 إلى 725 492 ناخبًا في عام 2018. وخلال موسم العطلات، تتفاقم الكثافة السكانية مع عودة المغتربين من المهجر.

11 - وإثر قيام القوة المؤقتة بتكييف عملياتها منذ بدء الجائحة في عام 2020، فإنها تواصل الاضطلاع بولايتها مع التقليل إلى أدنى حد من المخاطر الصحية على الموظفين والمجتمع المحلي. وما انفكت القوة المؤقتة تدعم آليات التكيّف في جنوب لبنان، بسبل منها تزويد السلطات المحلية بالمعدات الطبية. ورغم أن القوة المؤقتة حدّت، كتدبير وقائي، من أنشطتها في مجال التدريب والاتصال، إلا أنها حافظت على النسق الذي تسيّر وفقه أنشطتها المتعلقة بتسيير الدوريات والرصد، بما في ذلك عملها بانفراد على كفالة الاستمرار في تنفيذ الولاية ومواصلة لبنان وإسرائيل التزامهما بوقف الأعمال العدائية. وثمة تفاهم قائم مع فريق الأمم المتحدة القطري على فتح المرافق الطبية التابعة للقوة المؤقتة أمام جميع أفراد أسرة الأمم المتحدة عند الحاجة. كما يُنظر في خيارات الإجلاء الطبي عند الإصابة بأية أمراض خطيرة.

ثالثا - التحديات التي تواجه تنفيذ الولاية

12 - رغم أن الدوافع الكامنة وراء النزاع والديناميات بين الطرفين لم تتغير بشكل كبير منذ عام 2006، فإن القوة المؤقتة تواجه بالفعل تحديات جديدة في الطريقة التي تتمكن بها من الاضطلاع بعملياتها. وتحافظ القوة المؤقتة على وقف الأعمال العدائية، إلا أنه تقع على عاتق الطرفين التزامات بموجب القرار 1701 (2006) لم يفيا بها بعد. ولا يزال احتفاظ حزب الله وجماعات أخرى بالسلاح خارج سيطرة الدولة في انتهاك للقرار 1701 (2006) يحد من قدرة الدولة على ممارسة سيادتها وبسط سلطتها بشكل كامل على أراضيها. ولم يُحرز أي تقدم فيما يتعلق بإجراء عملية سياسية تهدف للتوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار أو تعليم الحدود البرية والبحرية بين لبنان وإسرائيل. ولا يزال الطرفان غير مستعدين للمشاركة على أي مستوى، بخلاف المستوى التكتيكي (في المنتدى الثلاثي). وتوقف تعليم الخط الأزرق منذ عام 2017، حيث لم تستأنف حتى الآن في المنتدى الثلاثي المناقشات المتعلقة بتسوية مسألة مناطق التحفظ اللبنانية البالغ عددها 13 منطقة. ورغم أن القوة المؤقتة أسهمت، من خلال الحفاظ على الاستقرار، في تهيئة الظروف المواتية لعملية سياسية - تقع خارج نطاق ولاية البعثة - فلا يزال إحراز أي تقدم ملموس نحو التوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار بعيد المنال.

13 - ويجري نشر الجيش اللبناني في جنوب لبنان بشكل بطيء منذ إقامة الحوار الاستراتيجي بينه وبين القوة المؤقتة في عام 2010. فقد أدى انشغال الجيش اللبناني على طول الحدود الشمالية والشرقية للبنان في احتواء تداعيات النزاع في الجمهورية العربية السورية منذ عام 2011 إلى التأخر في نشر القوات في الجنوب. بل إن هذا النشر ألغي نتيجة لإعادة نشر وحدات الجيش اللبناني المنتدبة إلى منطقة عمليات

القوة المؤقتة في آب/أغسطس 20014 من أجل مواجهة التهديدات التي تشكلها الجماعات الإرهابية المدرجة على قوائم جزاءات مجلس الأمن في الشمال الشرقي من لبنان. وفي شباط/فبراير 2018، أُنشئ رسمياً فوج نموذجي، تعهد الشركاء الدوليون بدعمه بتزويده بأماكن الإيواء (الثكنات) والمعدات والتدريب، ولكن لم يُعيَّن فيه موظفون أو يُنشر حتى الآن. وعلاوة على ذلك، ومع بدء الاحتجاجات في جميع أنحاء البلد في تشرين الأول/أكتوبر 2019، تم تكليف أفراد الجيش اللبناني بمهام مكافحة الشغب في أماكن أخرى من البلد. ولذا فإن نشر الجيش اللبناني في الجنوب لا يزال مبدئيا وغير مؤكد، حيث لم يُنشر سوى 000 3 جندي على وجه التقدير، على خلفية الافتقار إلى الهياكل الأساسية الدفاعية المناسبة وغيرها من الهياكل الأساسية والمعدات الثقيلة (ناقلات الأفراد المدرعة، والدروع، والمدفعية).

14 - ويفتقر الجيش اللبناني أيضا إلى الهياكل الأساسية والمعدات والتمويل والوقود وقطع الغيار بسبب قيود الميزانية. فقد اعتُمدت تدابير تقشفية في ميزانية الدولة، منذ حزيران/يونيه 2019، شملت تجميد التوظيف لمدة ثلاث سنوات، والحد من الميزانية التشغيلية، وتخفيض الاستحقاقات والمعاشات التقاعدية. ومع توقع اتخاذ مزيد من تدابير التقشف في السنوات الثلاث إلى الخمس المقبلة، من غير المرجح أن يتحسن نشر الجيش اللبناني في منطقة العمليات.

15 - ويفتقر لبنان أيضا إلى القدرات اللازمة لحماية مياهه الإقليمية. فلدى القوات البحرية اللبنانية عدد قليل من السفن المتقادمة المتبَرع بها وذات القدرة المحدودة على العمل كامل الوقت في أرجاء المياه اللبنانية. واعتُمدت السفينتان اللبنانيتان "طبرجا" و "الناقورة" في آب/أغسطس 2018 وكانون الثاني/يناير 2019 على التوالي للقيام بعمليات مع القوة البحرية التابعة للقوة المؤقتة. ويتلقى طاقم سفينة ثالثة هي "طرابلس" التدريب حاليًا بهدف القيام بعمليات بالتنسيق الوثيق مع القوة البحرية في عام 2020. بيد أنه لا تملك أي من هذه السفن القدرة على البقاء في البحر لفترات طويلة أو في أحوال جوية سيئة. وبالرغم من هذه القيود، تعتزم القوات البحرية اللبنانية الاضطلاع جزئيا بمسؤوليات القوة البحرية لمدة أربعة أيام في الأسبوع في الممر البحري المركزي باستخدام الأصول البحرية الموجودة وبالتنسيق الوثيق مع القوة البحرية. وأصبحت خطة الانتقال الجزئي، ريثما توافق عليها قيادة الجيش اللبناني بصورة رسمية، ممكنة من خلال تحديث شبكة الرادار اللبناني الساحلية في نهاية عام 2019، ما عزز بشكل كبير من قدرة لبنان على إجراء عمليات التفتيش في المياه الإقليمية اللبنانية. وتؤثر قيود الميزانية على اقتناء السفن الإضافية اللازمة لاستلام المهام من القوة البحرية بصورة تدريجية ومستدامة، فيما لا يزال الدعم من الجهات المانحة ضروريًا. ويضيف تبرع فرنسا بأربعة زوارق قابلة للنفخ ذات هيكل صلب إلى القوات البحرية اللبنانية في 25 آذار/مارس 2020 زيادة طفيفة إلى القدرات البحرية؛ وسيكون من الضروري الحصول على دعم إضافي لتحديث قدرة القوات البحرية اللبنانية بشكل كبير.

16 - ومنذ عام 2017، شهدت القوة المؤقتة عددا متزايدا من الحوادث التي أسفرت عن عرقلة حرية دورياتها في التنقل. إذ يقوم السكان المحليون في بعض الأحيان بتسييج مساحات جديدة لأغراض الزراعة، ما يمنع القوة المؤقتة من الوصول إلى أماكن عامة كانت مفتوحة في السابق أمامها، بما في ذلك الأماكن القريبة من الخط الأزرق. ويعمد السكان المحليون أيضا في بعض الأحيان إلى منع دوريات القوة المؤقتة من دخول القرى، بذريعة أن استخدام المركبات الثقيلة في شوارع ضيقة أمر مزعج ويتسبب في تخريب الطرق والهياكل الأساسية. كما يقوم السكان، في حالات أخرى، بعرقلة مرور دوريات القوة المؤقتة ما لم تكن مصحوبة بالجيش اللبناني. ومن الواضح أن التعاون بين القوة المؤقتة والجيش اللبناني أمر أساسي لنجاح

عمليات القوة المؤقتة ولسلامة وأمن حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة. وفي الوقت نفسه، يجب أن تظل قدرة البعثة على القيام وحدها بتسيير الدوريات والاضطلاع بالأنشطة من الأولويات وفقًا لولاية القوة المؤقتة.

17 - وتشير الاستقصاءات التي تجريها القوة المؤقتة سنويًا لتصورات السكان منذ عام 2007، إلى أن اعتراف السكان بالجيش اللبناني باعتباره الجهة الوحيدة التي توفر الأمن في الجنوب شهد تحسنا كبيرا. وتشير النتائج التي خلصت إليها الاستقصاءات نفسها إلى أن السكان المحليين يشككون بشكل متزايد منذ عام 2017 في نزاهة حفظة السلام، ما يؤثر سلبا على القبول بالقوات ويؤدي إلى تقييد حركة القوة المؤقتة على نحو أكثر تواترا. وثمة ظاهرة أخرى تؤثر على إمكانية الوصول، وهي وجود جمعية "أخضر بلا حدود"، التي أنشأت مواقع مسيجة، ما أدى بالتالي إلى تطويق المناطق التي كانت القوة المؤقتة تستطيع الوصول إليها سابقًا، بما في ذلك المناطق الواقعة بالقرب من الخط الأزرق. ولم يتمكن الجيش اللبناني، حتى الآن، من تيسير وصول القوة المؤقتة إلى هذه المواقع بشكل مستمر ومنتظم. وتواصل القوة المؤقتة العمل مع الجيش اللبناني على توسيع نطاق وجود البعثة ليشمل المناطق الواقعة خارج الطرق الرئيسية ومراكز البلديات، بما في ذلك الطرق الخاصة.

18 - ومن الأمور ذات الأهمية البالغة هو عدم تيسير وصول القوة المؤقتة للتحقيق في المواقع التي ارتكبت فيها انتهاكات جسيمة للقرار 1701 (2006)، بما في ذلك مصنع الأسمنت في كفر كلا الذي ثبت أنه متصل بأحد الأنفاق العابرة للخط الأزرق التي اكتشفها جيش الدفاع الإسرائيلي، وموقع الهجوم الصاروخي الذي شُنّ في 1 أيلول/سبتمبر 2019 الذي أعلن حزب الله مسؤوليته عنه. وتشكل قدرة القوة المؤقتة على التحقيق بسرعة في هذه الحوادث جزءا أساسيا من ولايتها ومن جهودها الرامية إلى الحيلولة دون قيام الطرفين بأفعال يمكن أن تؤدي إلى انهيار وقف الأعمال العدائية. وفي المستقبل، ستظل الجهود التي تبذلها حكومة لبنان لتوفير إمكانية الوصول دون عوائق إلى جميع المناطق التي تعتبرها القوة المؤقتة من الأولويات المشمولة بولاياتها عنصرا رئيسيا لتنفيذ القرار 1701 (2006) تنفيذًا فعالاً.

19 - ولا يزال شمال قرية الغجر ومنطقة مجاورة تقع إلى الشمال من الخط الأزرق تحت الاحتلال الإسرائيلي. ويتواصل أيضا تحليق طائرات جيش الدفاع الإسرائيلي في المجال الجوي اللبناني بصورة شبه يومية. وتقوم القوة المؤقتة بانتظام بإثارة مسألة هذه الانتهاكات للسيادة اللبنانية وللقرار 1701 (2006) وتسجيلها في الاجتماعات الثلاثية التي تعقدها مع الطرفين، وفي تقارير الأمين العام المقدمة إلى مجلس الأمن بشأن تنفيذ القرار ، وفي رسائل موجهة إلى جيش الدفاع الإسرائيلي. وتواصل حكومة لبنان تأكيدها بأن الانتهاكات لا تحدث في الجنوب فحسب، بل في كافة أرجاء المجال الجوي اللبناني. وتؤكد الحكومة أيضا أنه ينبغي للقوة المؤقتة أن توقف هذه الانتهاكات؛ وأن مواصلة إسرائيل هذه الانتهاكات يقوض مصداقيتها كبعثة. وهكذا فإن النجاح في معالجة انتهاكات الطائرات الإسرائيلية المجال الجوي اللبناني وكفالة توقفها عن التحليق فيه لا يزال يشكل أحد التحديات الرئيسية التي تواجهها القوة المؤقتة.

20 - وتفيد التقارير بأن جيش الدفاع الإسرائيلي يستخدم أيضاً المجال الجوي اللبناني لشن غارات في الجمهورية العربية السورية. وتشكل هذه الديناميات، رغم أنها تحدث خارج منطقة عمليات القوة المؤقتة وليس ضمن نطاق ولاية هذه القوة، أخطر تهديد يمثل أمام وقف الأعمال العدائية بين إسرائيل ولبنان.

21 - وتواصل القوة المؤقتة التركيز على تحقيق التكافؤ بين الجنسين في ملاك الموظفين المدنيين، وقد أحرزت تقدما مطردا يقترب من تحقيق التعادل بين الجنسين في بعض فئات الملاك الوظيفي بمن في ذلك

الموظفون الفنيون الوطنيون وبعض رتب الموظفين الفنيين الدوليين. فتبلغ نســـبة التوزع العام للموظفات المدنيات نحو 37 في المائة، فيما تبلغ نســـبة النســـاء من الأفراد العســـكريين الموظفات لدى القوة المؤقتة 6 في المائة. ونتيجة لذلك، لا تنفذ النساء سوى ما نسبته 5 في المائة من الأنشطة العملياتية للقوة المؤقتة.

رابعا - النتائج الرئيسية: الخيارات والتوصيات المتعلقة بزيادة كفاءة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان

22 - بغية مواجهة التحديات المبينة أعلاه، تُقترح الخيارات المبينة أدناه بهدف تكييف البعثة مع البيئة المتغيرة.

القدرات

23 - يشـــكل نمط عمليات القوة المؤقتة وتواتر دورياتها، بما فيها القريبة إلى الخط الأزرق، رادعا للمخربين ويزود القوة المؤقتة بالقدرة على الردع، ومنع نشـوب النزاعات، وخفض التصـعيد، وفض النزاعات على وجه السرعة. وهذا ما أثبت فائدته خلال الحوادث التي اتسمت بالتوتر الشديد. وستحتفظ القوة المؤقتة بقوة احتياطية قوية (احتياطي قائد القوة والاحتياطيات المتنقلة القطاعية) على مســـتويات مختلفة للتمكن من التدخل بشكل فعال في الميدان حسب الحاجة.

24 - ورغم أن الوضـع القوي الحالي للقوة المؤقتة يشكل رادعا ويحول دون العودة إلى الأعمال العدائية، فإن تواتر الدوريات أدى إلى بعض المسائل الخلافية مع السكان المحليين الذين يعارضـون مرور المركبات العسكرية الثقيلة على الطرق الضيقة التي تخترق قراهم. وعلى وجه الخصوص، فإن ناقلات الجنود المدرعة العادية ليست مناسبة تماماً للمناطق المزدحمة والشوارع الضيقة والأراضـي الجبلية. أما المركبات الأصـغر حجماً من قبيل المركبات التكتيكية الخفيفة سريعة الحركة ومركبات الاستطلاع على النحو الذي حدده الفريق العامل المعني بتســـديد تكاليف المعدات المملوكة للوحدات لعام 2020، فهي أكثر ملاءمة لذلك الغرض. وستُشجَّع البلدان المعنية المساهمة بقوات على نشر مركبات قتالية أصغر حجماً من قبيل المركبات التكتيكية الخفيفة سريعة الحركة ومركبات الاستطلاع في المواقع المناسبة، مع مراعاة الاعتبارات الأمنية. ويجب أيضا تصـميم هيكل كتائب المشـاة خصـيصًـا لتكون قادرة على العمل في مختلف التضـاريس الموجودة في منطقة عمليات القوة المؤقتة. وســـيُطلب من بعض الكتائب، رهنًا باحتياجاتها التشـــغيلية وقربها من الخط الأزرق، أن تســـتعيض عما يصـــل إلى 50 في المائة من ناقلات الجنود المدرعة التي تســـتخدمها بمركبات تكتيكية خفيفة سريعة الحركة.

25 - ومن أجل زيادة تكييف وضـــع القوة المؤقتة بما يتناســـب مع بيئتها التشـــغيلية والتحديات الحالية والمقبلة التي تواجهها، سيتطلب الأمر إنشـاء قوة أكثر مرونة وقدرة على التنقل، مشـفوعة بقدرة محسـنة على الرصـــد، وذلك بإحلال مهام الاســـتطلاع محل بعض المهام المنوطة بوحدات المشـــاة المزودة بآليات ثقيلة المستخدمة في الأنشطة اليومية. ومن شأن هذا التحول أن يسفر عن إنشاء قوة تتمتع بالحماية الكافية ولكن مع تواجد أقل، تكون موجهة نحو تحسـين الإلمام بالحالة السـائدة. ويمكن للقوة المؤقتة أن تخفض من كثافة قواتها بـالقرب من نهر الليطـاني مع الإبقـاء على كثـافتهـا بـالقرب من الخط الأزرق وفي عدد من المواقع الاســـتراتيجية التي تشـــكل مركز العمليات التي تهدف إلى منع إطلاق الصـــواريخ. ولن تتأثر نقاط التفتيش المقامة على طول نهر الليطاني، التي تكتســـي أهمية بالغة بالنســـبة للجهود الرامية إلى منع تدفق الأســـلحة والمعدات غير المأذون بها إلى منطقة عمليات القوة المؤقتة. ويمكن النظر أيضـــا في إعادة تشـــكيل كتائب

النسق الثاني في العمق الأوسط من منطقة العمليات. وعلى وجه العموم، سيؤدي تكييف وضع القوة إلى زيادة عدد القوات المناسبة لأداء مهام الرصد والمراقبة، وإلى خفض عدد القوات المخصصة للكتائب الموجودة في مركز منطقة العمليات، نظرا لأن البعثة تركز على كثافة القوات على طول الخط الأزرق. وسيكون لهذه القوة المعاد تشكيلها أثر بيئي أقل، إلى جانب الحد من الضغط الذي تشكله على الطرق والجسور، كما يمكن أن تسفر عن انخفاض الاحتياجات من الدعم والصيانة. ومن المتوقع أيضا أن تواجه الدوريات قيودا أقل على حركتها على الطرق الضيقة الموجودة في المجتمعات المحلية الصغيرة.

26 - ولا تزال آليات الاتصال والتنسيق التابعة للقوة المؤقتة توفر قدرة تحظى بالتقدير على نطاق واسع للحفاظ على الهدوء على طول الخط الأزرق. وقد ثبت أن الوجود المادي لأفرقة الاتصال في الميدان عندما يكون الطرفان بصدد تنفيذ أشغال على مقربة من الخط الأزرق أمر فائق الأهمية في نزع فتيل التوترات وتجنب التصعيد. وعلاوة على ذلك، يكتسي الإسهام في الاتصالات التكتيكية والاستراتيجية بين الطرفين أهمية حيوية في نزع فتيل التوترات، والحفاظ على الاستقرار، وتجنب التصعيد. ويتألف ضباط الاتصال، في الوقت الراهن، من نسبة مئوية صغيرة من قوات القوة المؤقتة. ويوصى بأن تزيد القوة المؤقتة عدد ضباط الاتصال، بحيث يضم فريقين إضافيين، يتموضع كل فريق منهما على أحد جانبي الخط الأزرق. وبغية زيادة تحسين التدفق السريع للمعلومات، يمكن أيضا انتداب ضباط الاتصال التابعين للقوة المؤقتة للعمل بالتناوب في قيادة الفرقة في إسرائيل وفي مقر الجيش اللبناني. وحظي بالتأييد أيضا الاقتراح الذي تقدمت به القوة المؤقتة منذ أمد طويل بإنشاء مكتب اتصال في تل أبيب.

27 - وقد أثبت المنتدى الثلاثي القائم أنه أداة قيّمة لمناقشة وتسوية مسائل محددة ذات اهتمام مشترك والمساهمة بصورة بناءة في منع سوء التواصل، والتخفيف من حدة المخاطر، والتشجيع على فض النزاعات فيما يتعلق بتنفيذ ولاية القوة المؤقتة ووضع العلامات على الخط الأزرق. ويوصى بأن تستكشف القوة المؤقتة مع الطرفين إمكانية إنشاء لجان فرعية مخصصة إضافية في إطار النظام الثلاثي القائم بهدف كفالة التنسيق المنهجي فيما يتصل بالمواضيع البارزة والمتكررة.

28 - ويوصى أيضا بإدخال بعض التعديلات على تشكيلة مقر قيادة القوة، بهدف تعزيز التكامل الوظيفي بين العنصرين المدني والعسكري في مجالات تحليل المعلومات، والعمليات الجوية، والتدريب، والشؤون الجنسانية، والتكنولوجيا. ومن شأن هذا التنسيق المتزايد أن يخفف من أثر عمليات التناوب، ويحسن المعارف والذاكرة المؤسسية لكل قسم، ويسهل تدفق المعلومات، ويحول دون ازدواجية الجهود.

دمج مواقع الأمم المتحدة

29 - يبلغ عدد المواقع التي تنتشر فيها القوة المؤقتة في منطقة عملياتها 55 موقعا. وبعض هذه المواقع محدود الرؤية بسبب قيام جيش الدفاع الإسرائيلي على مقربة لصيقة منها بتشييد جدران خرسانية على شكل حرف T. وهناك أيضا بعض المواقع قريب جدا من بعضها البعض. (ورغم احتجاب الرؤية من بعض المواقع باتجاه الجنوب من الخط الأزرق بسبب تشييد الجدران الخرسانية، فإن هذه المواقع لا تزال ذات أهمية بالغة نظرًا لأنها تتيح للقوة المؤقتة الرؤية وتسيير الدوريات شمال الخط الأزرق، ولا سيما المواقع الموجودة في مناطق شهدت سجلاً من الحوادث عبر الخط الأزرق وعلى مسافة كبيرة من أقرب موقع للأمم المتحدة). وقد يؤدي إغلاق بعض مواقع الأمم المتحدة إلى زيادة كفاءة استخدام الموارد من وجهة نظر تشغيلية، مع انخفاض عدد القوات اللازمة للاضطلاع بمهام حماية القوة المؤقتة. ويمكن أيضا استكشاف إمكانية

أن تتشارك مختلف الوحدات الموقع نفسه. كما يمكن أن يؤدي دمج القوات إلى تحسين الظروف المعيشية، في حين يمكن النظر في تسليم بعض المواقع المخلاة، حيثما أمكن، إلى الجيش اللبناني.

30 - وتتوخى القوة المؤقتة دمج ما يصل إلى خمس مواقع تابعة للأمم المتحدة (تمثل 10 في المائة من إجمالي عدد مواقعها) في منطقة العمليات، دون أن يكون لذلك أثر ذي شأن على سير عملياتها. وقد يعوض بناء أبراج المراقبة واستخدام التكنولوجيا (على النحو المبين بالتفصيل أدناه) عن وجود بعض الثغرات في المراقبة. ولن تتأثر مستويات القوة المؤقتة ونماذج الاكتفاء الحالية لديها، التي ثبتت أنها تشكل رادعًا يحول دون استئناف الأعمال العدائية، ولكن من المتوقع أن يتحقق بعض أوجه الكفاءة في سياق الدعم اللوجستي. ويمكن، على وجه العموم، تحقيق وفورات تتعلق بإدارة المرافق في غضون فترة زمنية مدتها أربع سنوات.

تحسين استخدام التكنولوجيا الجديدة

31 - تستخدم القوة المؤقتة مجموعة كبيرة من التكنولوجيا الجديدة للوفاء بالمتطلبات المتصلة بحماية القوة وتقدير الحالة العسكرية وكشف انتهاكات القرار 1701 (2006) والإبلاغ عنها. ولتحقيق المزيد من أوجه الكفاءة التشغيلية، يمكن للقوة المؤقتة أن تنظر في استخدام المزيد من التكنولوجيا الجديدة. وفي حين تُستخدم تكنولوجيا بسيطة مثل الدوائر التلفزيونية المغلقة، وأجهزة الاستشعار، ونظم مراقبة الدخول الآلية من أجل تأمين المنطقة المحيطة ورصد المناطق المتاخمة لمجمَّعات البعثة، فيمكن للتكنولوجيا الأكثر تطورا مثل الكاميرات الحرارية والمناظير المقرِّبة ذات التكنولوجيا المتطورة والطائرات المسيرةِ من دون طيار أن تعزز الرصد على امتداد الخط الأزرق وسائر أنحاء منطقة العمليات. وتعمل القوة المؤقتة على تحسين حماية القوة في 19 موقعا بالقرب من الخط الأزرق، وتعتزم تزويد هذه المواقع بكاميرات طويلة المدى للرؤية الليلية أو غيرها من المعدات أو الخدمات القائمة على التكنولوجيا المتطورة التي يمكن نشرها لزيادة القدرات المتعلقة بحماية القوة والمراقبة. ويمكن أيضا النظر في استخدام الطائرات المسيرة من دون طيار لرصد الخط الأزرق ومنطقة العمليات البحرية. ووفقا للسياسات والقواعد والأنظمة المعمول بها، سيكون من المناسب إتاحة هذه المعدات ذات التكنولوجيا المتطورة إما كمعدات مملوكة للوحدات أو بموجب طلب توريد من البلدان المساهمة بقوات أو من خلال الاستعانة بمصادر تجارية، حسب الخيار الذي يوفر أفضل قيمة للأمم المتحدة، مع التسليم بأن هذه القدرات تتطلب قدرا كبيرا ومستمرا من الموارد المالية والصيانة والتعريف والتدريب.

32 - وستتطلب زيادة القدرة التقنية توفير تدريب مناسب للموظفين. وستتطلب زيادة كمية البيانات التي تجمعها القوة المؤقتة قدرات متخصصة أيضا للتحليل (أي موارد بشرية متخصصة ودعم وطيد في مجال تكنولوجيا المعلومات) من أجل ضمان مساهمة البيانات في تهيئة وضع تشغيلي معزَّز ومتكامل، وتقدير الحالة العسكرية وتفهمها (النظرة المتعمقة والسياق والتبصر) توخيا للفعالية في صنع القرارات.

إعادة تشكيل القوة البحرية

33 - تتمثل القوة البحرية التابعة لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان في أسطول طرّادات مكوّن من ست سفن من ستة بلدان مختلفة من البلدان المساهمة بقوات بحرية. وهي تواصل دعم القوات البحرية اللبنانية من أجل منع الدخول غير المصرح به للأسلحة أو الأعتدة ذات الصلة إلى لبنان عن طريق البحر، وذلك من خلال عمليات الاعتراض البحري والتدريب المشترك. ومن أجل الإبقاء على التغطية الشاملة لمنطقة العمليات البحرية بأكملها والتأكد من إيقاف كل سفينة تدخل المياه اللبنانية أو تعبرها بهدف منع الدخول

غير المصرح به للأسلحة أو الأعتدة ذات الصلة إلى لبنان عن طريق البحر، تحتفظ القوة البحرية بثلاث سفن في البحر على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع. وأشير في التقييم إلى إحراز بعض التقدم فيما يتصل بالتطوير التقني لمحطات الرادار الساحلية، وإلى اعتماد أول سفينتين لبنانيتين بوصفهما صالحتين للإبحار في عامي 2018 و 2019، وخضوع طاقم السفينة الثالثة "طرابلس" للتدريب بهدف اعتمادها في عام 2020. ومن أجل الوصول إلى وضع نهائي استراتيجي يتمثل في نقل مسؤوليات الأمم المتحدة تدريجيا إلى حكومة لبنان، بدأت القوات البحرية اللبنانية المشاركة في عمليات الاعتراض البحري جنبا إلى جنب مع القوة البحرية التابعة لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لفترة تجريبية مدتها سنة واحدة، من أجل التحقق من أن القوات البحرية اللبنانية قادرة (مهنيا ومن حيث المنصات) على تحمل جزء من مسؤوليات القوة البحرية في قطاع واحد من منطقة العمليات البحرية، مع الحفاظ على نفس الإيقاع التشغيلي للقوة البحرية.

34 - وفي ضوء هذه التطورات، قد تكون القوة البحرية في وضع يسمح لها بأن تنقل جزئيا بعض المسؤوليات المتعلقة بعمليات الاعتراض البحري إلى القوات البحرية اللبنانية. وبذلك، يمكن خفض قوام القوة البحرية إلى خمس سفن مع الحفاظ على القدرة التشغيلية الإجمالية بما يكفل إجراء عمليات الرصد والاعتراض في منطقة العمليات البحرية. وسيتطلب هذا التطور مواصلة الجهود الرامية إلى بناء قدرات القوات البحرية اللبنانية. ويجري كذلك وضع جدول زمني معزز للتدريب وجدول زمني لتسليم القيادة والتحكم فيما يتعلق بعمليات الاعتراض البحري إلى القوات البحرية اللبنانية. وأسطول القوات البحرية، رغم كونه معتمدا بوصفه صالحا للإبحار، متهالك وبحاجة إلى تجديد. ولذلك يظل استمرار الدعم الدولي، بما في ذلك الدعم المقدم من القوة المؤقتة ومن الشركاء الثنائيين، ذا أهمية بالغة لكفالة زيادة قدرات القوات البحرية اللبنانية، مع تحقيق قدر كاف من الاستدامة.

أوجه الكفاءة المتحققة بين قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ومكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان

35 - ويؤدي العنصران الفنيان في البعثتين مهام متمايزة في عملهما اليومي. فيدعم الفريق السياسي التابع لمكتب المنسق الخاص عمل المنسق الخاص على الصعيد الاستراتيجي، في حين يعمل الفريق السياسي التابع للقوة المؤقتة على دعم عمل رئيس البعثة وقائد القوة مع الطرفين، إما على الصعيد الثنائي أو من خلال المنتدى الثلاثي وفقا لولاية القوة المؤقتة. وفي ظل عدم تحقق وقف دائم لإطلاق النار، على نحو ما دعا إليه مجلس الأمن في قراره 1701 (2006)، تواصل القوة المؤقتة تنفيذ جميع جوانب ولايتها المتمثلة في الإبقاء على وقف الأعمال العدائية والحفاظ على بيئة مستقرة وآمنة، في مواقع منها امتداد الخط الأزرق، في حين يستخدم مكتب المنسق الخاص مساعيه الحميدة لاستكشاف سبل لتسوية العناصر السياسية الطويلة الأمد في القرار 1701 (2006) وتشجيع تسويتها، فضلا عن دعم الاستقرار السياسي والأمني والاجتماعي - الاقتصادي في لبنان لتمكين البلد من الامتثال لالتزاماته بموجب القرار. ويُتوخى من العمل المنسَّق بين مكتب المنسق الخاص والقوة المؤقتة حمل الطرفين على الوفاء بالالتزامات الواقعة عليهما.

36 - أُجري تحليل واف للتكاليف والعوائد في جميع مجالات الدعم، وحُددت عدة خدمات يمكن فيها تحقيق أوجه كفاءة من خلال توفير القدرات الإدارية واللوجستية من جانب الكيان الذي يتمتع بميزة نسبية فيها. وبناء على ذلك، طبّقت البعثتان آلية لتقديم الخدمات تقدم بموجبها القوة المؤقتة الدعم الإداري والخدمات إلى مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان في المجالات المتعلقة بالشؤون المالية، والمشتريات، وعمليات الشطب، والمطالبات، والتصرف في الأصول، والإمداد، والخدمات الهندسية،

والتكنولوجيا الميدانية، وخدمات دعم المركبات، والنقل الجوي الداخلي، والخدمات الطبية، ونقل البضائع، والتخليص الجمركي، وإدارة الممتلكات، وإدارة العقود، والأمن. وقد قدمت القوة المؤقتة خدماتها ودعمها الإداري على النحو الأمثل إلى مكتب المنسق الخاص.

37 - وعلى الصعيد الفني، جرى أيضا التعاون والتنسيق وتبادل المعلومات على النحو الأمثل بين البعثتين. ويجري التنسيق بصفة روتينية بين رئيسي بعثتي القوة المؤقتة ومكتب المنسق الخاص، وتشارك الأقسام السياسية في اجتماعات منتظمة لإجراء تقييمات وتحليلات مشتركة للمخاطر، واستكشاف السبل لزيادة التكامل وتضافر الجهود من أجل الاستفادة من الدعم المقدم من الجهات الدولية المانحة إلى الجيش اللبناني. ولإضفاء طابع مؤسسي أوضح على التنسيق والتعاون، أنشئ منتدى استراتيجي بين العنصرين السياسيين للبعثتين. وخلال الفترة التي شهدت تصاعدا في التوترات في أواخر آب/أغسطس وأوائل أيلول/سبتمبر 2019، تعاونت البعثتان على منع نشوب النزاع والتخفيف من حدة التوترات، بسبل منها المساعي الحميدة التكميلية لمنسق الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان واتصالات القوة المؤقتة مع النظراء السياسيين والعسكريين المعنيين في كل من لبنان وإسرائيل، وكذلك عن طريق مواءمة الخطابات.

38 - وواصلت القوة المؤقتة ومكتب المنسق الخاص تشجيع اتباع نهج منسق إزاء الجهات المانحة، بسبل منها مشاركتهما في المشاورات مع الجهات المانحة ومواءمة الخطابات بشأن التعهدات المقطوعة بدعم نشر الفوج النموذجي وتعزيز القوات البحرية اللبنانية وبشأن تنفيذ حكومة لبنان لهذه الالتزامات.

الدعم التشغيلي

39 - احتوى التقييم أيضا على استعراض للدعم التشغيلي المقدم إلى القوة المؤقتة في سياق دعمها لكيانات الأمم المتحدة في لبنان والمنطقة بهدف الاستفادة من الفرص التي تتيحها الإصلاحات الإدارية التي أجراها الأمين العام. ومن خلال فهم مختلف الولايات والحساسيات السياسية، يمكن تعزيز الترتيبات الحالية بين البعثات عن طريق تبادل أفضل الممارسات والدروس المستفادة بهدف تشجيع زيادة التعاون في الأجلين القصير والطويل. وما إن تتحسن الحالة الأمنية في لبنان، يمكن للقوة المؤقتة ومكتب المنسق الخاص أن يعيدا النظر معا في خيارات بديلة لمباني العمل في بيروت، بالتعاون مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى، بهدف زيادة أوجه الكفاءة. ويمكن أيضا مواصلة تبسيط هيكل عناصر دعم البعثة في القوة المؤقتة.

40 - وينبغي تقييم أداء وتشكيل القدرات التمكينية العسكرية الأساسية والمخصصة وتبسيطهما لكفالة احتفاظ البعثة بمزيج فعال من قدرات البلدان المساهمة بقوات والخدمات المتعاقد عليها مع المدنيين. ولا تزال مستويات المعدات الرئيسية في القوة المؤقتة زائدة مقارنة بالاحتياجات المحددة في أحدث دراسة للقدرات العسكرية، في عام 2018. وينبغي تسوية جميع المعدات المملوكة للوحدات الزائدة المكتشفة وإزالتها من مذكرات التفاهم الموقعة بين القوة المؤقتة والبلدان المساهمة بقوات في أقرب وقت ممكن. وقد أعلنت القوة المؤقتة أن هذه المعدات فائضة عن حاجتها، وتسدَّد تكلفتها حاليا بنسبة 50 في المائة من المعدل المعتاد، ريثما تُعاد إلى الوطن. وإذا كانت هذه المعدات مطلوبة بسبب معايير وطنية، فيمكن للبلدان المساهمة بقوات أن تستكشف، في إطار تنسيق وثيق مع القوة المؤقتة، إمكانية الاحتفاظ بهذه القدرات في إطار صيغة العنصر الوطني للدعم دون تكبُّد الأمم المتحدة أي تكلفة.

41 - وعلى القوة المؤقتة أن تحد تدريجيا من اعتمادها على المعدات المملوكة للأمم المتحدة. وينبغي شطب المعدات المملوكة للأمم المتحدة المتهالكة، في حين تطلب الأمم المتحدة إلى البلدان المساهمة بقوات

الحصولَ على معدات حديثة من المعدات المملوكة للوحدات ومعدات متخصصة تلبي الاحتياجات التشغيلية العسكرية للبعثة. وسوف تخصص الأمم المتحدة الموارد المناسبة للمعدات المملوكة للوحدات.

42 - وينبغي إجراء استعراض تقني لترتيبات الدعم الإقليمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وذلك نظرا إلى أن القوة المؤقتة تؤدي دورا هاما من خلال توفير خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لكيانات الأمم المتحدة الإقليمية (مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان، وقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، ومكتب المبعوث الخاص إلى سوريا، وهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة - فريق المراقبين في لبنان - فريق المراقبين في الجولان) في إطار الهيكل الإقليمي للشرق الأوسط. وسيشمل الاستعراض تحليلا للحلول التكنولوجية الفعالة وترتيبات الدعم بهدف تعزيز فعالية تنفيذ الأهداف التي صدر بها تكليف للبعثة.

43 - وتستدعي المواءمة الوثيقة بين القوة العاملة واحتياجات البعثة وأولوياتها إجراء استعراض لملاك الموظفين المدنيين يأخذ في الاعتبار أي إعادة تشكيل تجري في أعقاب صدور التوصيات المقدمة في هذا التقرير، بما في ذلك استخدام التكنولوجيات الجديدة. وسينظر الاستعراض في جميع ركائز البعثة، والدعم الفني والتشغيلي. وينبغي استعراض هيكل شعبة دعم البعثة التابعة للقوة المؤقتة تحقيقا للامتثال لأحدث التوجيهات المتعلقة بالدعم التشغيلي.

44 - وفي حدود الموارد المتاحة، ينبغي دعم الحاجة إلى إنشاء قدرات في مجال التخطيط الاستراتيجي في مكتب رئيس البعثة/قائد القوة من أجل تعزيز التخطيط الاستراتيجي والتشغيلي المتكامل للأعمال التجارية ومواءمته في البرامج الرئيسية الشاملة لعدة قطاعات، بما في ذلك النظام الشامل لتقييم الأداء، والميزنة القائمة على النتائج، والإدارة الاستراتيجية لنظام أوموجا، وإدارة المخاطر، واستمرارية تصريف الأعمال، والتخطيط للطوارئ، والمسائل الجنسانية والبيئية.

خامسا - ملاحظات

45 - لا يزال استقرار منطقة عمليات القوة المؤقتة هشا في ظل ديناميات النزاع المتزايدة التعقيد السائدة في المنطقة وعدم إحراز تقدم سياسي في معالجة الأسباب الكامنة وراء النزاع القائم بين إسرائيل ولبنان، بسبل منها الوقف الدائم لإطلاق النار، واحترام السلامة الإقليمية للبنان وسيادته، وترسيم الحدود، وإقامة حوار وطني يقوده لبنان ويمتلك زمامه بهدف وضع استراتيجية دفاع وطنية. ولا تزال التوترات التي طال أمدها في المنطقة، والشواغل الأمنية لإسرائيل فيما يتعلق بالقدرات العسكرية لحزب الله، والنزاع السوري، والنزاع الإسرائيلي - الفلسطيني المستمر دون حل عوامل رئيسية تؤثر على استقرار المنطقة والخط الأزرق، مع بقاء خطر غير منقوص يتمثل في احتمال استئناف الأعمال العدائية بين الطرفين، حتى وإن انطلقت شرارتها عن طريق الخطأ.

46 - وإلى حين التوصل إلى اتفاق نهائي بشأن الحدود بين لبنان وإسرائيل، وما دام الجيش اللبناني غير قادر على الانتشار في جنوب لبنان بأعداد أكبر بكثير، فإن الأنشطة الوقائية التي تقوم بها القوة المؤقتة في مجالي العمليات والاتصال لا تزال توفر وسيلة ردع ومنع قيّمة وآلية حاسمة للتهدئة في سياق يسهل فيه اشتعال فتيل التصعيد. ويرتبط نفوذ القوة المؤقتة وتمكنها من مواصلة أداء المهام المنوطة بها ارتباطا لا ينفصم بقدراتها، وأعتقد أن القوة المؤقتة، بموقفها القوي، لا تزال ضرورية للحيلولة دون نشوء فراغ أمني إلى أن تتغير الظروف على أرض الواقع وتسير في اتجاه وقف دائم لإطلاق النار بين لبنان وإسرائيل.

47 - وإذا دعم مجلس الأمن وأيّد الخيارات المبينة في هذا التقرير والمتعلقة بتحقيق الاســـتفادة المثلى من قدرات القوة المؤقتة، ستبدأ الأمانة العامة مناقشات مع حكومة لبنان وحكومة إسرائيل والبلدان المساهمة بقوات. ويمكن البدء فوراً في اتخاذ خطوات أولية نحو التنفيذ، ويرجح أن تتبين الآثار على الموارد في دورة الميزانية للفترة 2021-2022 وما بعدها.

48 - وأعتقد أن التوصـيات المقترحة في هذا التقرير سـتعزز قدرة القوة المؤقتة على تنفيذ ولايتها تنفيذا كاملا وفعالا. بيد أنه تجدر الإشـارة إلى أن هذه القدرة تتوقف أيضـا إلى حد كبير جدا على توافر الدعم والتعاون الكاملين من جانب الطرفين. وإنني ممتن لاسـتمرار التزام الطرفين بتنفيذ القرار 1701 (2006)، وأدعوهما إلى مواصلة دعمهما الكامل للقوة المؤقتة وتعاونهما التام معها أثناء تنفيذها ولايتها.